Issue 6242 Wednesday 9/ 1/2019
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6242 الاربعاء 2 من جمادى الاولى 1440 هـ 9 من كانون الثاني (يناير) 2019 م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

نساء يتمنن الإنخراط في الأفواج الأولى

التجنيد الإجباري يعود إلى المغرب بعد عشر سنوات من الإلغاء

لندن - منى با

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية في المغرب، تبنى البرلمان المغربي مشروع قانون يقضي بعودتها، فشملت هذه المرة النساء أيضا.

وكان المجلس الوزاري المغربي، الذي يرأسه الملك محمد السادس القائد الأعلى للقوات المسلحة المغربية، ورئيس الأركان، قد أقر مشروع القانون الخاص بالتجنيد الإجباري في شهر أغسطس/آب الماضي، ومع مصادقة مجلس النواب المغربي مساء الأربعاء على مشروع القانون، سيدخل القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية قبل نهاية السنة الجارية.وستشمل الخدمة العسكرية الإجبارية، ومدتها 12شهرا، الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19و25 عاما. كما يشير مشروع القانون إلى إمكانية "استدعاء الأشخاص البالغين من العمر أكثر من 25 سنة والذين استفادوا من الإعفاء لأداء الخدمة العسكرية إلى حين بلوغهم 40 سنة وذلك في حال زوال السبب الداعي إلى إعفائهم". وفي حديث مع بي بي سي عربي وصف الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى الخلفي، مشروع القانون بأنه "إيجابي ومهم"، قائلا إن الخدمة العسكرية "ستوفر فرصة للشباب لتعميق وتطوير خبراتهم ومهاراتهم خاصة في مجالات مهنية أو تقنية تمكنهم من تعزيز شروط الاندماج في الحياة العامة أولا ، وثانيا لتعميق منظومة القيم خاصة ما يهم الدفاع عن الوطن والدفاع عن وحدته." ويستفيد المجندون من "أجرة وتعويضات" كما يستفيدون من " التغطية الصحية ومن العلاج في مؤسسات استشفائية عسكرية." وكانت الخدمة العسكرية الإجبارية قد أقرت للمرة الأولى في المغرب عام 1966بموجب مرسوم ملكي أصدره العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني، قبل أن تُلغى عام 2006.

ويستثني مشروع القانون الخاص بالتجنيد الإجباري الأشخاص الذين يتابعون دراستهم وأولئك الذين يعيلون عائلاتهم إضافة إلى الأشخاص الذين لديهم أخ أو أخت في الخدمة العسكرية، أما بالنسبة للفتيات، تستثني أيضا المتزوجات واللاتي لديهن أطفال.وتعقيبا على هذا الموضوع، تحدثنا مع بعض الشباب المغاربة إذ تقول مليكة وهي شابة مغربية إنها "تتمنى أن تكون ضمن الفوج الأول من النساء اللاتي يؤدين الخدمة العسكرية الإجبارية في المغرب رغم معارضة أهلها الذين يرون أنها مهمة شاقة على النساء"، فهي ترى في الأمر "حلا لمشكلة البطالة التي تعاني منها منذ سنوات".

واقع اساسي

ورغم أن البطالة هي دافعها الأساسي، فهي تضيف أنها "تحب بلدها ومستعدة للدفاع عنه حتى في حالة الحرب".ولكن مشروع القانون كان له صدى مختلف لدى بعضهم، فمباشرة بعد الإعلان عنه أسس مجموعة من الشباب صفحة على موقع فيسبوك بعنوان "التجمع المغربي ضد الخدمة العسكرية الإجبارية" وهي تضم حاليا أكثر من 15.000 عضو.

ويقول المتحدث باسم التجمع، محمد المسير، لبي بي سي " لقد رأينا أن الحكومة بدأت تتخوف من وجود فئة واعية من الشباب تقيم السياسات العمومية وتتدخل فيها وهو ما يشكل خطرا بالنسبة لهذه الحكومة ولا سيما بعد الاحتجاجات وحراك الريف في المغرب وحراك جرادة وكذلك بعد تجربة المقاطعة التي انخرط فيها عدد كبير من الشباب.ومن ناحية أخرى، ارتفعت وتيرة المطالبة بفرص العمل بشكل كبير".ومن النقاط الأساسية التي يعترض عليها هؤلاء البند القانوني الذي يقضي بفرض غرامة مالية قد تصل إلى 1000دولار وعقوبة سجن بين شهر واحد وسنة لكل شخص في لائحة المجندين ولم يستجب للأمر الفردي أو العام بالتجنيد".ولكن التجنيد الإجباري لن يشمل جميع الشباب والفتيات بين 19 و25 عاما. فوفقا للناطق باسم الحكومة المغربية فإن من يقعون ضمن هذه الفئة يتجاوز عددهم 4 ملايين "ولكن العدد الذي يتوقع أن يستفيد سيكون أقل بكثير لأنه إضافة إلى شروط الإعفاء التي تضمنها ألقانون "هناك عدد من المحددات منها المحدد المالي."ويضيف أنه يتوقع أن يطبق قانون الخدمة العسكرية الإجبارية "في الفصل الأخير من سنة 2019 بعد استكمال المراحل التشريعية".

مقابلات

أحمد المجدلاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لـ (الزمان):

صفقة القرن مجرد مصطلح تتداوله إدارة ترامب

القاهرة - مصطفى عمارة

حدث في الايام الماضيه تصعيد جديد عبر الخلاف بين السلطة الفلسطينية وحركة فتح من جهة وحركة حماس والفصائل المتحالفة معها من جهة اخرى ،بعد قرار السلطة الفلسطينيه حل المجلس التشريعى الفلسطينى والذى تسيطر عليه حركه حماس فى محاولة لتفويض سلطه حماس على قطاع غزة فى الوقت الذى تعثرت فيه الجهود المصرية لتحقيق المصالحة مع تفاقم الخلافات بين الطرفين وفى ظل تلك التطورات ادلى د / احمد مجدلانى عضو اللجنه التنفيذيه لمنظمه التحرير الفلسطينية بحوار خاص تناول فيه وجهه نظره ازاء تلك التطورات وفيما يلى نص الحوار :

□ كيف ترى تاثير حل المجلس التشريعي على حماس ؟ وهل ستتخذون اجراءات تصعيدية ضد الحركة فى حالة استمرار موقفها من قضية المصالحة ؟

– بداية نحن نعتبر حركة حماس جزءاً من النسيج الوطني والاجتماعي الفلسطيني ، وخير مثال على ذلك المعركة الدبلوماسية التي خضناها دفاعا عن حماس في الامم المتحدة ولاجل عدم وصم نضال شعبنا ضد الاحتلال بالارهاب، لكن في كل مفصل تاريخي تمر فيه القضية الفلسطينية ، نتفاجأ بأن الحركة ترتهن لاجندات خارجية وتغلب موقعها وموقفها ومصالحها الحزبية على المصالح الوطنية، وهي بالمناسبة لا تعترف بالنظام السياسي الفلسطيني ولا بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، بل تعتبر نفسها بديلا يمكن أن يحل بأية لحظة، لذلك لا تترك أية فرصة يمكن استغلالها تجاه هذا المخطط القديم الجديد، ومن هنا فإن موقف حماس من القرار التفسيري للمحكمة الدستورية والتي تعتبر أعلى سلطة قضائية في النظام السياسي الفلسطيني، و محاولة التشكيك أو الطعن بقراراتها خاصة فيما يتعلق بحل المجلس التشريعي والدعوة لإنتخابات خلال 6 أشهر، تعتبر محاولات للنيل من سلطة القضاء وهيبته ومكانته ونزاهته، بخاصة وأنها ذات المحكمة قد أصدرت قراراً في العام 2016 بوقف اجراء الانتخابات للهيئات البلدية والمحلية، ورحبت به كافة القوى والفصائل بما فيهم حركة حماس.

حماس ترى في المجلس التشريعي أحد الاركان المثبتة لحكمها في قطاع غزة ، وبالتالي تتصرف وفق ذلك بفرض القوانين والتشريعات والتي جزء منها يتعارض مع القانون الأساسي للسلطة ، وأيضا هذا المجلس قد انتهت ولايته، ويكلف خزينة الدولة اموالا طائلة ،والاهم هو نتاج اتفاقيات اوسلوا التي ملئت حماس الدنيا ضجيجا ضد اتفاق اوسلو، والمجلس التشريعي نتاج لاتفاق اوسلوا واصبح لديهم الان مقدس، ولانه سوف يؤثر على تحركاتهم العربية والاقليمة والدولية كونهم يتحركوا باسم المجلس تشريعي وينتحلوا صفته ،والدعم كله يأتي

ليس للشعب بل للحركة .

طبعا قرار حل التشريعي بات المدخل الحقيقي نحو اعادة تصويب الاوضاع نحو بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة وصحيحة ،وحماس هي من وضعت نفسها في هذه الدائرة وبالتالي لن نبقى رهينة لساسات حماس ومواقفها المرتبطة بأجندات خارجية

ولبعض الاطراف الاقليمية ، خاصة في ظل ما تشهده القضية الفلسطينية من تصعيد من الادارة الامريكية والاحتلال الاسرائيلي لتمرير صفقة القرن الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية ، مع التأكيد أن أي إجراءات تتخذ يجب ألا تمس حياة شعبنا في قطاع غزة ،فغزة ليست حماس،و المطلوب هو شل حركة الانقسام ووقف المخطط القائم للانتقال من الانقسام إلى الانفصال، وغزة جزء من المشروع الوطني، وحماس ليست غزة، وغزة ليست حماس ،والإجراءات قيد النقاش وكل الخيارات مفتوحة من أجل إلزام حماس على تطبيق ما تم الاتفاق عليه والعودة إلى الشراكة السياسية وإنهاء الانقسام.

□ وهل ترى ان الجهود المصرية الخاصة بانجاز المصالحة قد انهارت ؟

– الأشقاء في مصر بذلوا ومازالوا يبذلون جهودا جيدة ومتراكمة ، ويدركوا جيدا طبيعة وخطورة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية ، وهم أيضا متواجدين على الارض ، ولا يمكن وصفها بأنها انهارت بل متعثرة بفعل تعنت حركة حماس وعدم تجاوبها

مع تلك الجهود لتطبيق اتفاق 12اكتوبر 2017 ومحاولة تشتيت تلك الجهود نحو أمور اخرى ثانوية لمصلحتهم الحزبية وارتباطاتهم الخارجية كالتهدئة مع دولة الاحتلال ، والبحث عن فك الحصار رغم أن من يفرضه هو الاحتلال ، والانقسام الذي تتمسك به حركة حماس ، وهنا اجدد التأكيد

على أن القاهرة تضع كل ثقلها للخروج بنتائج إيجابية ولا زلنا متمسكين بالرعاية المصرية دون سواها.

□ وهل كان لكم تحفظات على الورقة المصرية المعدلة الخاصة بتمكين حكومه الوفاق الوطنى خلال شهرين على ان تشكل حكومة وحدة وطنية كحل وسط لمطالب الجانبين ؟

– نحن مع تطبيق اتفاق 12 اكتوبر 2017 وهذا ما نسعى اليه ، بتمكين الحكومة من القيام بواجباتها بكل حرية كما هو الحال بالضفة الغربية ، وبعدها يجري الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة من يرغب من الفصائل ، مهمتها التحضير للانتخابات

العامة، بعيدا عن المراوغة ومحاولة كسب الوقت التي تنتهجها حركة حماس، وبالمناسبة لم يكن هناك ورقة مصرية معدلة حسب ادعاء حماس هناك ورقة من حماس عرضها الاشقاء بمصر ولم تقبل لانها تنتصل بالكامل من كل الاتفاقيات الموقعة.

□ وهل ترى ان سعي حماس لعقد اتفاق تهدئة مع اسرائيل طويل المدى يهدف الى تكريس انفصال القطاع عن الضفة ؟

– نحن مع أية جهود ترفع الضرر والحرب عن أهلنا بقطاع غزة ، ولكن ضمن اطار الشرعية الفلسطينية حماس تسعى لإبرام اتفاق تهدئة مع إسرائيل في محاولة لتثبيت حكمها لقطاع غزة، كما انها تستغل مسيرات العودة، والتصعيد على الحدود للوصول لتهدئة

وهدنة من أجل تثبيت أركان حكمها في غزة والانخراط في صفقة القرن، وأي اتفاق تهدئة يجب أن يكون على أساس اتفاق 2014 الذي وقع بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل برعاية مصرية.«

وهنا أيضا نقول أن الأزمة في غزة ليست و«سياسية»إنما «إنسانية وإغاثية»

إنهاء الحصار يبدأ بإنهاء حكم حماس هناك، وان الاحتلال يتذرع بسيطرة الحركة على القطاع في فرض الحصار.

الخوف الجدي هو ايجاد شريك فلسطيني ينخرط في صفقة القرن ، بوادر وتصريحات وافعال حركة حماس بدعم قطري واضح هي باتجاه أن تكون شريك ، وبالتالي التهدئة طويلة الأمد جزء من تفاهمات قائمة بين حماس واسرائيل برعاية قطرية مع ممثل الامين

العام للامم المتحدة نيكولاي ميلادينوف كغطاء امني من أجل الوصول لنقطة الانفصال،واقامة كيان سياسي بقطاع غزة وتقاسم وظيفي بالضفة الغربية .

مع التأكيد مرة أخرى إن القيادة الفلسطينية، والرئيس محمود عباس حريصون على حقن الدماء ولا يقبلون عدوانًا إسرائيليًا جديدًا على اهلنا بغزة .

□ وهل هناك توتر فى العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومصر بالنسبة للدور المصرى فى ملف التهدئة ؟

– على الاطلاق ، هناك تفاهمات بيننا وبين القيادة المصرية ، نحن ندرك تماما أهمية غزة بالنسبة للأمن القومي المصري، والتنسيق دائم وعلى أعلى المستويات مابين القيادتين وهناك لقاء قمة قريب جدا سيجمع الرئيسين المصري والفلسطيني .

□ وكيف ترى تاثير قرارات المجلس المركزى الفلسطينى الخاصة بتعليق الاعتراف باسرائيل ووقف التنسيق الامنى معها خاصة ان هناك قرارات مماثلة اتخذت فى الدورات السابقة ؟

– المجلس المركزي كلف للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتنفيذ قرارته بما في ذلك تعليق الاعتراف باسرائيل اضافة لاجراءات اخرى ، و«اللجنة التنفيذية هي حكومة دولة فلسطين وهي الجهة التنفيذية صاحبة الصلاحيات بمتابعة قرارات المجلس المركزي الفلسطيني ويقع عليها عبئ تنفيذ القرارات الصادرة عنه.

كما إن موضوع العلاقة مع اسرائيل، موضوع له حساسية كبيرة، وهو مرهون بشرطين، الاول اعتراف اسرائيل بدولة فلسطين، ووقف الاستيطان، وإلغاء ضم القدس،بمسؤولية كبيرة تركنا الموضوع معلقاً بيد اللجنة التنفيذية، لاختيار الوقت المناسب لإعلان إلغاء الاعتراف بإسرائيل. إن الاتفاق الانتقالي قام على ثلاثة عناصر الأول: التنسيق الأمني، والثاني: اتفاق باريس الاقتصادي، والثالث: نقل الصلاحيات « وأن موضوع الاتفاق الانتقالي مع حكومة الاحتلال أصبح محط مراجعة وتغيير لأن اسرائيل لم تف بالتزاماتها، وعملت خلال السنوات الماضية على إفراغ مضمون الاتفاق

الانتقالي وتغييره وسعت إلى إنهاء هذه الصيغة التعاقدية من جانب واحد من خلال فرض اجراءات أحادية الجانب على القيادة والشعب الفلسطيني.

كما أن التنسيق الأمني مكون من ثلاثة عناصر وهي ، أولا : التنسيق المدني الذي يشمل القضايا الحياتية واليومية والانسانية، ثانياً: التنسيق المشترك وهو التنسيق العسكري الذي اوقف بعد اجتياح عام 2002 والتنسيق الامني بين الأجهزة.

وتمثلت استراتيجية دولة الاحتلال بثلاث عناصر وهي سلطة بدون سلطة من خلال اعادتها إلى ما يسمى بالإدارة المدنية، واحتلال بدون كلفة وتحميلنا كل مسؤولياته وتبعاته وما يوقع على شعبنا من ممارسات يومية، والعمل على فصل قطاع غزة عن الضفة

الغربية ،ان حكومة الاحتلال ستستخدم التنسيق المدني للضغط على الشعب الفلسطيني لمنع وقف التنسيق الآخر، وسوف تصعد إجراءاتها فيما يتعلق بقضايا الحصار والاعتقال والتنقل للأفراد والبضائع ، في محاولة استثمار وتوظيف هذا الشكل من أشكال الاستفزاز السياسي كما تفعل الآن

بقرصنة الأموال الفلسطينية.

على أية حال إن اللجنة التي انبثقت عن دورة المجلس المركزي الأخيرةن عملت ولا زالت تعمل على بلورة سلسلة من الاجراءات والسياسات المتصلة بإعادة النظر بالعلاقة التعاقدية مع سلطة الاحتلال نمع ضرورة التأكيد على أن العلاقة مع دولة الاحتلال

ليس مدخلها ما يصطلح على تسميته التنسيق الأمني، بل اتفاقيات ومعاهدات يمكننا القول أنها دولية،وبالتالي فإن قراراتنا ينبغي أن ترتكز إلى جوهر الصراع المتعلق بكيفية الانتقال من مرحلة السلطة لمرحلة الدولة وذلك استناداً لقرارات أممية وفي مقدمتها القرار الأممي في

العام 2012 والذي اعترفت بموجبه الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة فلسطين عضواً بصفة مراقب.

□ وهل ترى ان هناك دول اقليميه فى المنطقه كقطر وايران تعمل على افشال الدور المصرى فى ملف المصالحه ؟

– قطاع غزة وبفعل سيطرة حركة حماس عليه، أصبح محط انظار بعض الدول الاقليمية لتحقيق مصالحها، واستخدام القطاع كورقة سياسية لمناكفات إقليمية ودولية، وهذا واضح تماما من خلال الدور القطري الذي يمثله محمد العمادي، السفير القطري في الأراضي الفلسطينية، ، وتجلى ذلك بوضوح أكثر من خلال ادخال الاموال »بالشنط «لقطاع غزة ، بموافقة إسرائيلية ، والخطورة الأهم هو سماح حركة حماس لحكومة نتنياهو بالتدقيق بكشوفات الأسماء للذين يتلقون الرواتب ، قطر ومعها تركيا يلعبون دوراً كبيراً في تعطيل أي جهد مصري/ فلسطيني

مشترك لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، ويتقاطعون بذلك مع

مخطط لتنفيذ المشروع الأمريكي الإسرائيلي المسمى بصفقة القرن والهادف لفصل القطاع عن الضفة والقدس ، وبطرح المشاريع التي تجعل من غزة دويلة والتقاسم الوظيفي بالضفة الغربية، ارتباطا بقرار مكتب الإرشاد الدولي لجماعة الأخوان المسلمين

بالحفاظ على الموقع المتبقي لهم بالسيطرة الكاملة على قطاع غزة ، هذا التدخل يؤهل حركة حماس ويشجعها على الانخراط في (صفقة القرن)، وأعتقد أن قطر تدرك ما تفعله من دعم توفره لحركة حماس، وتأهيلها للانخراط في صفقة القرن. النظام القطري ونيكولاي ميلادينوف يعملان على تمرير الصفقة

الأمريكية في قطاع غزة، والتي تقود لتهدئة بين حماس وإسرائيل مقابل إقامة مشاريع إنسانية في القطاع »ميلادينوف هو عراب الصفقة، ويعمل مع دولة قطر على إقامة جسر بين حماس وإسرائيل

لتطبيق هذا المشروع، كلاهما يبحثان مع إسرائيل إقامة مطار وميناء وغيرهما من المشاريع في غزة، وهذا يشكل تجاوزا من ملادينوف للتفويض الممنوح له من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وهنا أريد أن أوضح بأن ملادينوف تجاوز التفويض الممنوح له، حيث أن التدخل في ما يسمى

بالوضع الإنساني في غزة ليس من ضمن عمله، لأن عملية السلام تتم بين القيادة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، وأن القيادة ابلغت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بأن ميلادينوف تجاوز مهماته، وبالتالي فان القيادة ليست مع التجديد له، وهي ايضا بالمناسبة لم تتعامل معه ولم يلتقي به اي مسؤول فلسطيني.

والاسرائيليون أنفسهم كشفوا عن لقاءات سرية منفصلة جمعت بين المندوب القطري في غزة محمد العمادي، ووزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بوزير الحرب الاسرائيلي المستقيل أفيغدور ليبرمان، من أجل بحث إقامة ممر مائي بين قطاع غزة

وقبرص تحت إشراف إسرائيلي، وممر للطيران عبر مطار ايلات ذهاب بدون عودة بطائرات نقل قطرية.

بالنسبة لايران فهي تستخدم قطاع غزة ، وعبر علاقاتها مع بعض التنظيمات الفلسطينية ، وجزء من حركة حماس ، حيث أن موقف الاخيرة من الأزمة السورية ، قد أثر على علاقة طهران بحماس، وبقي خيط رفيع بينهم يمثلة تيار معين داخل حماس، ترى

أن من مصلحتها في ظل صدامها مع الإدارة الامريكية استخدام القطاع كورقة ضغط سياسية ، تأتي ضمن الاوراق الاخرى التي تستخدمها في المنطقة ، فهي بذلك ترى أن مصلحتها تكمن في بقاء الاوضاع على ما هي عليه، وأن كان دورها بشكل خفي، في هذه اللعبة السياسية، تحت غطاء المقاومة

ودعمها، وبالمناسبة ايران تدعم فقط تنظيمات سياسية قريبة منها ، وليس كما يحاول البعض تمرير ذلك بأنها تدعم الشعب والقضية الفلسطينية، نستطيع القول الدور الايراني ليس كما هو الحال مع قطر التي تفتح اوراقها على المكشوف
.

□ فى حالة استمرار التعنت الاسرائيلى ماهى البدائل المطروحه ؟ وهل يدخل فى اطارها العوده للكفاح المسلح ؟

– القيادة الفلسطينية في ورشة عمل مفتوحة واجتماعات متواصلة على اعلى المستويات، كذلك فصائل منظمة التحرير في حالة انعقاد دائم وعمل مستمر، أضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها القيادة على كافة المستويات ، مع التأكيد على حق

الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة الطرق والأساليب ، ونحن نبحث في كافة الخيارات دون استثناء وتبعا للظرف الملموس ، ولا نريد اعطاء الاحتلال أية فرصة أو ذريعة تظهره أمام الرأي العام العالمي وخصوصا بهذا المناخ الدولي المعقد ، بأنه الضحية تلك الصورة النمطية

التي يحاول الاحتلال تمريرها للرأي العام العالمي لكسب التعاطف .

الان نبذل الجهود نحو طلب الاعتراف بفلسطين كدولة في الأمم المتحدة ، والانضمام لكافة المنظمات الدولية ، تفعيل وتطوير المقاومة الشعبية التي أثبتت ومن خلال تجربة الصمود بالخان الأحمر ، والقدس عندما حاول الاحتلال نصب الكاميرات ،بأنها قادرة في هذا التوقيت والظرف الزمني الملموس ، والمناخ الدولي والعربي على فضح الاحتلال ، وهز صورته في العالم ،

احمد مجدلانى

بالإضافة إلى تفعيل وتطوير حركة المقاطعة للاحتلال ، كما أننا نعمل على ملاحقة الاحتلال بالعديد من الملفات عبر المحاكم الدولية منها الاستيطان، العدوان المستمر على أبناء شعبنا، ما تسمى عصابات تدفيع الثمن من قطعان المستوطنين وملف الأسرى أيضا ، وكذلك نشر ثقافة الوعي بخطورة المنتوجات الاسرائيلية ومقاطعتها فلسطينيا ، كما هو الحال هذه الايام بوقف استيراد الخضار والفواكه من دولة الاحتلال ، هذه كلها ملفات متشابكة

نعمل عليها سويا ، باختصار إن استراتيجية عمل قيادة وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ترتكز على ضرورة ردم الهوة بين الشارع من جهة والسياسة الرسمية من جهة أخرى، على أساس أن الاشتباك السياسي والدبلوماسي جزء لا يتجزأ من معركة النضال والحراك الشعبي ضد الاحتلال وسياساته العنصرية والفاشية.

□ هناك من يرى ان الولايات المتحدة لن تعلن عن صفقة القرن وانها تنفذها على ارض الواقع بالتواطؤ مع دول اقليمية فى المنطقة فماهى رؤيتك لذلك ؟

– صفقة القرن مجرد اسم او مصطلح تداولته ادارة ترامب، ولاحظ حتى التسمية صفقة، هذه ادارة تتقن الصفقات العقارية ، وتحاول التعامل مع القضية الفلسطينية وكأنها »عقار يمتلكه ترامب ما تسمى صفقة القرن هو الحل «

الإقليمي الذي تحدثت عنه

الإدارة الأمريكية السابقة، الصفقة التي يتحدثون عنها هي أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي ومركزها قطاع غزة مع تقاسم وظيفي في الضفة الغربية ، وبقاء سيطرة الاحتلال واستمراره بالسيطرة الأمنية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب.

سيطرة الاحتلال واستمراره بالسيطرة الأمنية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

موضوعيا لم يعد بامكان الادارة الامريكية أن تقدم خطة بعد القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي بشأن القدس ، وبالمناسبة فان قرار القدس مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية فلا نأخذه بمعزل عن خطتهم، ولو طرحوا ما اسموه صفقة العصر لكانت المشكلة.

ستكون أكبر اننا كنا سنتعرض للضغوط للقبول بها،محاولة شطب قضية اللاجئين ،عبر وقف تمويل وكالة الغوث ،ووقف المساعدات المقدمة للسلطة ، الأمريكيون طرحوا هذا الموضوع ولم يجدوا أي طرف يستطيع ان يقبل بهذا الموقف التصفوي للقضية الفلسطينية وكل المحاولات للضغط علينا قد فشلت، وهناك صعوبة أن تتقدم أمريكا الآن بأي مقترح أو ما يمكن أن نسميه مبادرة سياسية او رؤية سياسية.

كذلك يمكن القول المسألة لا تتعلق بشخص سواء الشهيد ياسر عرفات أو الرئيس محمود عباس فهي متصله أساسا بطابع ومضمون النظام السياسي ، هل هذا النظام متساوق مع مشروع التصفية أم مصر على التمسك بالمشروع الوطني القائم على أساس تقرير المصير

وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967وحق عودة اللاجئين طبقا للقرار 194أو أنه يتساوق مع مشروع حلول جزئية وانتقالية لا مكان للدولة الفلسطينية فيها.نحن لسنا في جيبة أحد ولا موقفنا مرهون لأحد وقرارنا وطني فلسطيني مستقل طبقا لاحتياجاتنا وطبقا لتحقيق مصالح شعبنا.وهنا لا بد منالاشارة إلى أن العلاقة السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة مقطوعة، وكل الاتفاقات والتفاهمات بين دولة فلسطين والإدارات الأمريكية قد انتهت جراء تنصل الأخيرة منها، باستثناء اتفاقية التعاون الأمني والتي هي مطروحة للنقاش أيضا، وكذلك ما يتعلق بعدم الانضمام للمنظمات والمؤسسات الدولية حيث أننا في حلّ من ذلك أيضا وسنشرع مجددا بالانضمام لهذه المنظمات، وقد بدأنا فعلياً بذلك.

□ فى النهاية هل تتوقعون ان تقوم اسرائيل فى المرحلة القادمة بهجوم واسع على قطاع غزه للهروب من مشاكلها الداخلية واستحققات السلام بالمنطقة ؟

– نتنياهو على استعداد للقيام بأي عمل فهو يمثل رأس الفاشية الجديدة في دولة الاحتلال ، ويريد الوصول للحكم مرة اخرى، وفي سبيل ذلك لا استبعاد لأي عمل عدواني ضد اهلنا في قطاع غزة ، كبداية لحملته الانتخابية ، لكن المعركة الان هي الضفة الغربية ، بامكان نتنياهو أن يشبع رغبات الناخبين المتطرفين.

الحكومة الكونكريتية

دائماً تَسعى الحكومات الجديدة جاهدة لأبراز افضل ما لديها من قدرات عقلية وبدنية و تخطيط ممنهج مُعَد مسبقاً كي تتمكن من كسب ود وثقة الجمهور بالآداء المميز ، خصوصا" اذا نجحت في أدارة ملفات الامن والخدمات ومعالجة ملف البطالة مروراً بالصحة والتعليم وجميعها ملفات مهمة خاصة في العراق، حيث نحتاج "حكومة استثنائية" للقيام بتلك الواجبات ،لأن تلك الملفات اصبحت بمرور الزمن تُشكل عبأ كبير يعيق بناء وتقدم البلد.

فقد تطَرق السيد رئيس مجلس الوزراء في برنامجه الحكومي الى بنود مهمة ومفصلية ومعالجات يعتقد للوهلة الاولى انها نابعة من عقلية راسخة وتفكير عميق وتخطيط نوعي ، لذا اعتقدنا ان برنامج السيد عبد المهدي هو مشروع الخلاص من زمن التردي والصراع وبادرة أمل للانتقال الى زمن النهضة والتنمية ، وبعد مرور مايقارب من 75 يوماً من المئة يوم التي وعدنا بها الاخ رئيس الحكومة التي من المفترض ان نتلمس خلالها بشائر برنامجه الحكومي بشكل عملي للأسف لم يتمكن الا من تنفيذ نقطتين:

الاولى ؛ فتح المنطقة الخضراء باوقات محددة وبثلاث اوامر متتالية في اوقات مختلفة الا انها تلتقي بزيادة الوقت المسموح ورفع عدد من الدعامات الكونكريتية .

وثانياً ؛ رفع الدعامات الكونكريتية من كثير من شوارع العاصمة بغداد ،

لذلك استحقت حكومتنا ان نطلق عليها تسمية (الحكومة الكونكريتية) وبعيداً عن اهمية النقطتين اعلاه .. لكن هل تحتاج تلك النقاط لأن تأخذ. الحيز الاكبر والاهمية القصوى من جهد الاخ رئيس مجلس الوزراء ؟

وهل على حكومة مثل حكومتنا تنتظرها الاف الملفات العالقة والتي تحتاج الى حلول طارئة ابتداءا" من ملفات تمس حياة وكرامة المواطن وخاصة المغيبين والمختطفين والقابعين بالسجون ظلماً ، وصولاً الى ملفات تلامس عيش المواطن "ملف البطالة " وتقديم الخدمات التي هي من صلب واجبات الحكومة ؟

للاسف كل الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق ما بعد عام 2003 هي حكومات استعراضية، ولا حكومة نجحت في ان تنفذ برنامجها الحكومي او تلتزم بالاتفاقات والعقود السياسية ، وبالتالي كل الحكومات لم تحظ بمحبة وتفاعل الجمهور والسبب عدم تنفيذ المشاريع المهمة التي تلامس حياة المواطن بشكل مباشر والشروع بالقضاء على آفات اخرى لاتقل اهمية عن المشاريع الخدمية واولها الفساد الذي قصم ظهر الدولة والبطالة التي اثقلت كاهل المواطن وحولته الى معول تخريب وليس بناء ضمن مسيرة الدولة .

ومما يؤسف له ؛ ان السيد عبدالمهدي يسير بنفس النهج الذي سار عليه اسلافه ..وانا اعطية الحق لان حرب المناصب وتوزيع المغانم أصبحت مثل "حرب البسوس" لانهاية لها وخسائرها كبيرة جداً على جميع الاصعدة .

ثمانية أشهر أنتهت من الدورة الانتخابية الرابعة والحكومة غير مكتملة ،

والسؤال ؛ متى تكتمل باقي ملفات البرنامج الحكومي ياحكومتنا الكونكريتية ؟

اعتقد سؤال صعب الاجابة عليه في وقت تترقب كل العيون تسارع الاحداث مع تحركات أمريكية غريبة على الساحة العراقية يقابلها ردود افعال اعلامية ايرانية ، وصاحب الارض "العراق" يلتزم الصمت المطبق وكأنه ينتظر القضاء والقدر دون تقدير العواقب.

نحن بحاجة الى صحوة ضمائر حقيقية مبنيّة على انتماءات وطنية سليمة وتخطيط واع وتنفيذ ومتابعة سليمين لكي نتمكن من الخروج من المأزق بأقل الخسائر ، ولاننسى ان التأريخ يحاكم الجميع وأثرك هو خير من يُدافع عنك ...

كامل كريم الدليمي

بغداد

أمة أقرأ .. لا تقرأ حينما تحكم المسدسات

ضحكنا بوجع لسماحة السيد حسين هادي الصدر وهو يروي طرفة واقعية قال فيها : (ان عشرة محامين قدموا عريضة .. كتبوا فيها – نحنو – ، فأي انحدار بلغة امة محمد (ص) التي اختارها الله لتحمل رسالته ، كما ان نزول اول اية قرآنية بالتأكيد على (أقرا) وقسم الله بالقلم لم يكن من باب المصادفة ، بل هو وجوب للتعلم والقراءة لغرض الوعي في شؤون الامة ، كي لا يبقى حكامها طغاة لا يفقهون ولا يسمعون الا من جوقة الجهلة المحيطين ... بما يناسب مزاجهم ومصالحهم) .

كان ذلك ضمن حفل توقيع كتاب (علامات التعجب لا تنتهي) لمؤلفه سماحة السيد حسين الصدر الذي أقامه المركز العراقي للتنمية الإعلامية .. في حفل شهد حراكاً وتعليقاً وتشخيصاً لكثير من علامات التعجب التي تحيط بالعراقيين جراء سياسات سلطوية نعانيها منذ عقود بلغت بنا من السوء ساد فيه بعض الجهلة بغفلة من الزمن تحت وصاية او ظرف معين ، جعلت من أولئك الجهلة يقودون الكفاءات وأصحاب الشهادات والخبرة وتلك مصيبة ، كما قال الأفوه الأمدي:

لا يَصلُحُ الناسُ فَوضى لا سَراةَ لَهُم وَلا سَراةَ إِذا جُهّالُهُم سادوا

كنت في الباص اتنقل من عملي الى شوارع بغداد ، اذ احب ان أكون قريبا من الفقراء الذين اتشرف بالانتساب اليهم والاستماع الى قصص معاناتهم غير المنتهية حينما تحدث احدهم قائلا : (راجعت احدى المستشفيات فوجدت ان المدير والأطباء لا يهشون ولا ينشون ، فالمشفى كله تحت سيطرة واحد (مدكدك) يتمنطق مسدساً ، كل الأمور تسير وفقا لتوقيع مسدسه .. وأوامره لا تخرج الا عبر الدفع المباشر او الواسطة او الاغراء ... فيما أصحاب الكفاءات يمشون جنب الجدار خوفا لا ينتظرون الا رحمة الله واول الشهر لقبض الراتب .

روى سماحة السيد حادثة مر بها قبل خمسين عاماً ، يقول : (وصلت لبيتنا بالكاظمية منتصف الستينات رسالة خطية من دائرة التامين طلبوا حضوري ، فاستغربت ثم ذهبت اليهم) . فقال لي مدير المؤسسة : (ان نائبي المختص بالقانون قد انتقل الى رحمة الله ودائرتنا بحاجة لموظف بديل بنزاهته وكفاءته وفكرنا بنشر اعلان ، ثم عدلنا الفكرة كون الالاف سيقدمون لنا ، فصار الراي ان نفاتح كلية القانون بجامعة بغداد لترشدنا الى متخرج كفء للمهمة فاجابوا ، ان حضرتك مهيأ لشغل الوظيفة حسب تقييم تقرير الجامعة) ، يعلق سماحة السيد على القصة بان قبل خمسين عاماً كان نظام التعيين في دوائر الدولة العراقية ولاسيما في المناصب المهمة لا تعطى الا وفق معايير الكفاءة والنزاهة والحرص الوطني فيما اليوم تسرح وتمرح الامزجة والمصالح الفاسدة بكثير من المؤسسات حد الخجل . نقل احدهم قصة من التاريخ العراقي ، تقول : (هناك مدير مدرسة ، عشق بنت حارس المدرسة وتزوجها بعد ان كافأ والدها ، بترقيته من حارس الى معلم خارج الضوابط وبلا شهادة ، فقد كان المدير من المقربين للدكتاتورية .. يلبس زي السلطة ويحمل سلاحهم ، والجميع يخشاه ويتحاشاه . شيء فشيء تسلط نسيبه على مقدرات المدرسة ، حتى اصبح مديرا لها بعد ان رقي نسيبه الى منصب مدير عام ، ليصبح المعلمون والمعلمات تحت رحمة – الحارس المعلم الجاهل – الذي يعيش عقدة النقص واخذ يعالجه ويسده باشياء أخرى .. وبعد سنوات وتكريما (للنفاق العالي) الذي ميز المدير العام ، تمت ترقيته الى وزير للتربية

، وهو بدوره رقى نسيبه الى مدير عام ، ونتيجة لتردي مستوى التعليم شكلت لجنة عليا للتدقيق في شهادة الموظفين ، ارتجف منها النسيب المزور ، فقال له الوزير : (اطمئن نسيبي فقد جعلتك على راس اللجنة المعنية) .

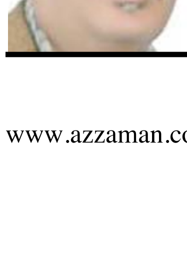

حسين الذكر

بغداد